٧

علاقات مصر الاقتصادية مع فلسطين

« الاتفاقات الجمركية »

١٨٩٠ ــ ١٩٣٦

د. عبد الله عزباوى

مدرس التاريخ الحديث بكلية التربية بالفيوم

جامعة القاهرة

خضعت مصر وفلسطين للحكم العثمانى منذ أوائل القرن السادس عشر ، حينما فتح السلطان سليم سوريا فى عام ١٥١٦ ومصر فى عام ١٥١٧ . ذلك أن فلسطين لم تشكل فى أثناء الحكم العثمانى وحدة ادارية خاصة ، بل كانت موزعة على عدة وحدات ادارية عثمانية تشمل الجزء الجنوبى من سوريا (١) . ولم يبرز الكيان السياسى لفلسطين كوحدة قائمة بذاتها الا بعد تقسيم الولايات العربية التابعة للحكم العثمانى الى مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا بموجب اتفاقية « سايكس ــ بيكو » عام ١٩١٦ ، وبعد ذلك عينت الحدود الاقليمية فى معاهدات مابعد الحرب (٢) .

وفى ظل الحكم العثمانى ، كانت البضائع المتبادلة بين أجزاء الامبراطورية العثمانية لا يدفع عنها رسوم جمركية (٣) . وبالتالى فانه لم تكن هناك حواجز جمركية بين مصر وفلسطين فى أثناء خضوعهما للحكم العثمانى .

اما بالنسبة لعلاقات البلدين مع الدول الأجنبية ، فقد كانت خاضعة لاحكام المعاهدات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية ، فقد كانت هذه المعاهدات تشترط أن تسرى على جميع جهات الامبراطورية

العثمانية ـــ ومن بينها مصر وفلسطين ـــ كما كانت تنص على مراعاة مبدأ الدولة الأكثر رعاية . وان كانت كل دولة فى آخر الأمر تمسكت بالحقوق التى كسبتها الدول الأخرى التى سبقتها ، حتى اصبحت هذه الامتيازات التجارية عبئا على ادارة الجمارك العثمانية ، وعلى تجـارة الصـادرات التركية (٤) وبالتالى تجارة الصادرات المصرية والفلسطينية .

وكانت المعاهدات التى تعقد بين الدولة العثمانية والدول الاوربية ، تنص على النسبة المئوية التى تجبى على البضـائع . وقد الحقت بهـذه المعاهدات التعـاريف الجمركية ، وهى قوائم يبين فيها انواع البضـائع واثمانها فى جميع الدول . وبمقتضى هذه التعريفات تحصـل الرسـوم الجمركية . وقـد أعتيد تغيير هذه التعريفات كل سبع سنوات ، وقـد يستمر العمل بها دون تغيير مع بقاء المعاهدات قائمة (٥) .

وبمقتضى هذه المعاهدات التى بين الدولة العثمانية والدول الأوربية والتى كانت تعطى الأجانب امتيازات ، كان الأجانب المقيمون فى الـدولة العثمانية والمتمتعون بتلك الامتيـازات يدفعون ضريبـة على الواردات مقدارها ٣٪ ، بينمـا يدفع المسلمون ٤٪ والذميون ٥٪ أما الصـادرات فكان الأجانب يدفعون عنها ٣٪ أيضا (٦) .

وقد حاول محمد على فى مصر فى عام ١٨٢٠ زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبيـة من أجل حماية الصناعات الوطنية الناشئة (٧) . الا أن السلطان العثمانى اصـدر اليه فرمانا بوجوب تطبيق المعاهـدات الدولية التى عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبيـة والتى تنص على حق التجـار الأجانب فى استيراد السلع فى جميع انحاء الامبراطورية ـ ومن بينها مصر مقابل دفع رسم قدره ٣٪ من قيمتها ، وقد ترتب على ذلك أن حكومة محمد على لم تتمكن ن احتكار تجارة الوارد ، بالرغم من أنهـا كانت أكبر مستورد فى مصر ، لـكثرة ما كانت تستورده لسد احتيـاجات مصانعها وبنـاء السفن ومنشئات الرى (٨) . فقد كان محمد على يتحكم فى نحو ثلث الواردات وقـد بلغ ما استوردته الحكومة المصرية لحسابها فى عام ١٨٣٦ ، ٤٠٪ من جملة الواردات (٩) .

واستمرت الرسوم التى تجبيها الدولة العثمانيـــة على الواردات ، والتى لا تزيد عن ٣٪ قائمة حتى عام ١٨٣٨ حين عقدت فرنسا مع الدولة العثمانية معاهدة تجارية اشتملت على التوسع فى معاونة التجار الفرنسيين وشركاتهم وما الى ذلك ، وتحصيل رسم على الواردات قـــدره ٥٪ من قيمتها وعلى الصادرات ١٢٪ من قيمتها و٥٪ رسم مرور « ترانسيت »، على أن تعدل هذه التعريفات مرة فى كل سبع سنوات (١٠) .

وفى نفس العام عقدت بريطانيا مع الدولة العثمانية معاهدة « بلطة ليمان » التجارية التى تقضى بمعاملة بريطانيـــا معاملة الدولة المفضلة ، فتدفع الرسوم التى يدفعها غيرها اذا كانت أقل مما فرضته المعاهـــدة ، والغـــاء الاحتكار ، واقرار حرية التجارة ، وفرض ضريبة قـــدرها ١٢٪ على الصادرات و٥٪ على الواردات (١١) .

وهكذا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين السابقتين التى عقـــدتهما الـــدولة العثمانية معاهدة تجارية اشتملت على التوسع فى معاونة التجار الفرنسيين البضائع الأجنبية فى جميع انحاء الامبراطورية ـــ ومنها مصر وفلسطين ـــ ٥٪ حسب قيمتها ، ورسم الصـــادر ١٢٪ حسب قيمتها . ولا شك أن ذلك كان غبنا للتجارة المصرية والفلسطينية ورواجا للتجارة الأوربية (١٢) .

وعلى حين أن الادارة العثمانية فى فلسطين قـــد نفذت معاهـــدة بلطة ليمان ، فان محمد على فى مصر لم ينفذ هذه المعاهدة ، خاصة وانه قـــد قامت فى ذلك الوقت حرب الشام الثالثة بينه وبين السلطان ، فظلت المعاهدة غير نافذة وكثرت شكاوى التجار حتى بعد انتهاء الحرب (١٣) .

وبعد تسوية النزاع بين محمد على والسلطان ، طبقا لمعاهدة لندن « ١٥ يولية ١٨٤٠ » والخط الشريف الذى وقعـــه السلطان فى ١٣ فبراير ١٨٤١ ، وفرمان أول يونية ١٨٤١ . فقد ربطت التسوية مصر بالامبراطورية العثمانية من جديد ، وبالرغم من أنها قـــد ميزتها عن الولايات العثمانيـــة الأخرى بأن جعلت الحكم وراثيا فى أسرة محمد على طبقا لقاعدة الأرشد فالأرشد (١٤) الا أنها لم تمنح مصر أى امتياز يعفى من سريان أحكام الاتفاقات العثمانية عليها (١٥) . وبذلك أصبحت أحكام معاهدة بلطة ليمان ســـارية على مصر .

واستمرت مصر وفلسطين فى تنفيذ تلك السياسة الجمركية بمقتضى معاهدة بلطة ليمان حتى عقدت الدولة العثمانية فى ٢٩ أبريل ١٨٦١ معاهدة تجارية مع انجلترا ثم مع عدد كبير من الدول الأوربية مثل فرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا والبرتغال واسبانيا (١٦) وروسيا والسويد والولايات المتحدة ، وفيها حددت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ٨٪ من قيمتها على أن يخفض هذا الرسم ١٪ كل سنة حتى يصل الى ١٪ وعندئذ تصبح الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٪ من قيمتها . أما الواردات فقد حددت الرسوم الجمركية عليها بواقع ٨٪ من قيمتها ، وفى حالة الاختلاف فى تقدير القيمة يؤخذ الرسم على الواردات عينا (١٧) .

وفى ١٩ يونية ١٨٧٣ وبمقتضى الفرمان الشامل ، حصلت مصر على حق عقد اتفاقات جمركية ومعاهدات تجارية (١٨) دون تعد على معاهدات الباب العالى السياسية (١٩) وان لاتخرج هذه المعاهدات فى احكامها عما يكون ساريا فى سائر الدولة العثمانية (٢٠) .

ورغم حصول مصر على هذا الحق فان الحكومة المصرية ، لم تستطع ان تخرج به الى حيز التنفيذ ، لأن الدول الأوربية لم تكن بحاجة الى عقد اتفاقات خاصة مع الحكومة المصرية فى هذا الصدد لأنها كانت تتمتع فعلا فى مصر بمثل ما تتمتع به فى اىجزء آخر من أجزاء الامبراطورية العثمانية ، من حيث الأوضاع الجمركية ، ولأن الحكومة المصرية لم تكن لتستطيع ان تعطى اكثر ولا اقل مما يكون معمولا به فى بقية انحاء الدولة العثمانية (٢١) .

ولم تستطع مصر ان تمارس حقها فى عقد الاتفاقات الجمركية مع الدول الأجنبية الا فى عام ١٨٨٤ حينما عقدت مصر مع اليونان اتفاقية جمركية (٢٢) ولم يخرج هذا الاتفاق التجارى مع اليونان عن أحكام معاهدة ١٨٦١ الا من حيث الرسوم الجمركية (٢٣) فقد استمر رسم الصادر عبارة عن ١٪ من قيمة السلع المصدرة ورسم الوارد ٨٪ من قيمة البضائع بوجه عام . الا أن الحكومة المصرية احتفظت لنفسها بحق زيادة الرسم الى ١٦٪ على المواد الكمالية والأنبذة والخمور (٢٤) .

وبعقد مصر الاتفاق الجمركى مع اليونان فى عام ١٨٨٤ ، بدأت تمارس سياسة جمركية منفصلة عن الدولة العثمانية ، على حين استمرت الادارة العثمانية فى فلسطين مثل غيرها من ولايات الدولة الأخرى مرتبطة بالسياسة الجمركية التى تنتهجها الدولة العثمانية . وان استمرت مصر وفلسطين لاتفرضان رسوما جمركية على البضائع المتبادلة بينهما .

وعلى حين عقدت اليونان الاتفاق الجمركى مع مصر عام ١٨٨٤ ، فان الدول الأوربية الأخرى ، فضلت التمتع بنصوص معاهدة ١٨٦١ والتى ينتهى أجلها فى سنة ١٨٨٩ (٣٥) .

وبانتهاء أجل معاهدة ١٨٦١ فى عام ١٨٨٩ بدأت الدول الأوربية فى عقد المعاهدات التجارية مع مصر ، والتعامل بلائحة الجمارك المصرية مقابل منحها معاملة الدولة الأولى بالرعاية وكانت انجلترا أولى الدول التى عقدت مع مصر اتفاقا تجاريا بهذا الشأن فى عام ١٨٨٩ (٣٦) . وتبعتها فى ذلك الدول الأوربية الأخرى صاحبة الامتيازات فيما عدا الدنمرك (٣٧) . وكانت ايطاليا آخر دولة تعقد اتفاقية مع مصر فى فبراير سنة١٩٠٩ حيث ينتهى أجلها فى ١٥ فبراير ١٩٣٠ (٣٨) .

وجاءت هذه الاتفاقات على وتيرة الاتفاق المصرى اليونانى فى عام ١٨٨٤ أى بواقع ٨٪ من قيمة السلع المستوردة و ١ ٪ على جميع السلع المصدرة (٣٩) .

الاتفاقية الجمركية بين مصر والدولة العثمانية فى عام ١٨٩٠

ظلت البضائع المتبادلة بين مصر وفلسطين لا يحصل عليها رسوم جمركية حتى عام١٨٩٠ حين عقدت ادارة الجمارك المصرية وادارة الجمارك العثمانية اتفاقية تجارية بشأن تنظيم التجارة بين مصر والدولة العثمانية بما فيها ولاياتها التابعة (٤٠) .

وأهم ما اشتمل عليه هذا الاتفاق هو فرض نسبة ٨٪ على الواردات بين البلدين ، على أن لا تسرى أحكام هذا الاتفاق على الدخان

والتمبـــاك والملح والنطرون والحشيش والبـــــارود والأسلحـــة والمواد المنوعة (٣١) .

وكان قد اتفق على أن يبدأ العمل بتنفيذ هذه الاتفاقية فى ١٣ أكتوبر ١٨٩٠ ، ونظرا لتـــأخر توقيعها فى الآستانة الى ١٨ ديسمبر ١٨٩٠ (٣٢) فقد تم الاتفاق على أن يبـــدأ العمل بتنفيـــذ أحكام هـــذه الاتفاقيـــة فى أول يناير ١٨٩١ (٣٣) .

ويلاحظ على هذه الاتفاقية أنها لم تأخذ طابع الاتفاقات الدولية حيث انها اتفاقية بين ادارتين جمركيتين همـــا ادارة الجمارك العثمانية وادارة الجمارك المصرية (٣٤) ويرجع ذلك الى أن مصر كانت فى ذلك الوقت رغم وقوعها تحت الاحتلال البريطانى ، تابعـــة من الوجهـــة الرسمية للدولة للدولة العثمانية ، ولا يعقل أن تعقد معاهدة دوليـــة بين دولة واحـــدى ولاياتها التابعة لها .

كذلك لم تتضمن هذه الاتفاقية تحديدا لمدتها ولا كيفية انهائها أو تعديل احكامها (٣٥) كما هو معمول به فى مثل هذه الاتفاقات الجمركية .

ولـــكن اذا كانت مصر رغم وقوعها تحت الاحتلال البريطانى منذ عام ١٨٨٢ ، خاضعة من الوجهة الرسمية للدولة العثمانية وتابعة لها ، فلماذا لجأت الدولة العثمانية الى عقد هـــذه الاتفاقية أو تنظيم عملية التبـــادل التجارى مع مصر ، وهى احدى ولاياتها ؟

والواقع أن الاجابة على هذا السؤال مازالت محيرة ، ربما يكون الدافع الى ذلك هو تخوف الدولة العثمانية من أن تضع بريطانيـــا العراقيل فى وجه التجارة العثمانية اذا ما استمرت فى احتلالها لمصر ، بحجة عدم وجود اتفاق تجارى بين البلدين ، فأرادت بذلك أن تسنـــد الطريق أمام ادعاءات بريطانيا بهذا الخصوص اذا حاولت اثارتها فى المستقبل .

وربما لجأت الدولة العثمانية الى عقد هذه الاتفاقيـــة مع مصر حتى تفوت على انجلترا فرصة اعادة تصـــدير البضائع الانجليزية من مصر الى انحاء الامبراطورية العثمانية دون أن تدفع رسوما جمركية عليها ، بحجة

ان ذلك ماهو الا تبادل تجارى بين جزء من الامبراطورية العثمانية وبقية أجزاء الامبراطورية ، ولا يجوز دفع رسوم جمركية عليه .

وبعقد الاتفاقية الجمركية بين مصر والدولة العثمانية عام ١٨٩٠ اصبح رسم الواردات على البضائع بين مصر وفلسطين ٨٪ حسب القيمة .

ولم تكن التجارة بين مصر وفلسطين منذ الفتح العثمانى ذات حجم كبير لكون البلدين زراعيين ، ولتشابه التجارة ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه التجارة بين سوريا وفلسطين متقدمة عن التجارة بين مصر وفلسطين (٣٦) .

وكانت اهم واردات مصر من فلسطين ، الماشية والجمال والخيول والصابون والفواكه وأهمها العنب واللوز والبرتقال . أما صادرات مصر الى فلسطين فكانت ، الأسماك الطازجة ومنتجات الألبان والبيض والبصل والأرز ومنتجات تقطير البترول ، والجلود والمطبوعات (٣٧) والقطن والمنسوجات القطنية والكتان والبصل والخضر الطازجة ، وبعض أصناف الفاكهة (٣٨) .

وقد ظلت الرسوم الجمركية بين مصر وفلسطين على ماهى عليه وفق اتفاقية ١٨٩٠ بين مصر وتركيا ، على الرغم من نجاح الباب العالى فى عام ١٩٠٥ من اضافة ٣٪ على رسم الواردات بعد موافقة الدول العظمى بحيث أصبح الرسوم على الواردات فى جميع انحاء الامبراطورية العثمانية بما فيها فلسطين (٣٩) .

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى تشجعت الدولة العثمانية بعد تنازل المانيا والنمسا عن امتيازاتهما بعد اعلان الحرب تأكيدا لحسن نواياهما نحو تركيا ، فسارعت الى الغاء جميع الامتيازات الأجنبية فى أراضيها فأصبحت الرسوم ١٥٪ ثم ٣٠٪ فى عام ١٩١٥ (٤٠) وبالرغم من ذلك استمر لمصر وضع خاص فى معاملاتها مع تركيا ومن ثم مع فلسطين ، فقد ظل رسم الواردات بينهما ٨٪ حسب القيمة .

وفى عام ١٩١٧ احتلت القوات الانجليزية فلسطين ، وتأسست بها ادارة عسكرية على اعتبار انها المنطقة الجنوبية من بلاد العدو المحتلة (٤١) وقد اعادت هذه الادارة العسكرية بعد انتهاء الحرب ، نظـام الجمارك الذى كان متبعا قبل الحرب فى الدولة العثمانية والذى كان ينص على فرض رسم الواردات قدره ١١٪ حسب القيمة . كما ابقت على الوضع الخاص بالتجارة بين مصر وتركيا (٤٢) . والذى يقضى بفرض رسـم على الواردات فى مصر قدره ٨٪ حسب القيمة .

الانتداب البريطانى على فلسطين
والغاء الوضـع الخاص لمصر فى اغسطس ١٩٢٤

استمرت الادارة العسكرية البريطانيـة فى فلسطين منـذ ١٩١٧ وحتى ١٩٢٠ ، بعد ان اقر مؤتمر سان ريمو فى ٢٤ ابريل ١٩٢٠ الانتداب البريطانى على فلسطين (٤٣) وقد رات الحكومة البريطانية بعد ان كلفت بالانتداب على فلسطين ان تستبدل بالادارة العسكرية البريطانيـة التى طـال عليها الأمر بادارة مدنيـة (٤٤) تحت اشراف وزارة المسـتعمرات البريطانية . ولذا فقـد احلت فى أول يوليو ١٩٢٠ حكومة مدنيـة محل الادارة العسكرية (٤٥) .

وقد لعبت الحركة الصهيونية دورا كبيرا فى الضـغط على الحكومة البريطانية لنقل الادارة العسكرية فى فلسطين الى ادارة مدنية (٤٦) بحجة ان الادارة العسـكرية متحيزة الى جانب العـرب ومعـادية للحـركة الصهيونيـة (٤٧) .

وكان السر هربرت صمويل أول حاكم مدنى لفلسطين ، وكان يسمى المندوب السامى (٤٨) وكان هربرت صمويل قد أرسل الى فلسـطين فى عام ١٩٢٠ كمستشار للشئون المالية والاقتصادية . وعندما استبدل الحكم العسكرى القائم فى فلسطين بادارة مدنية عين مندوبا ساميا . وقد حكم البلاد قرابة خمس سنوات ، وكان يهوديا صهيونيا واحد كبار رجال حزب الأحرار واحد صائغى تصريح بالفور واحد اعضاء وزارة الحرب البريطانية التى أصدرت هذا التصريح (٤٩) .

ولما كان الهدف الاساسى من تعيين هربرت صمويل مندوبا ساميا على فلسطين هو انشاء الوطن القومى اليهودى وارساء قواعد الدولة اليهودة (٥٠) . فقد بذل هربرت صمويل جهده لتحقيق هذا الهدف ،وكانت أهم النواحى التى اهتم بها هو زيادة دخل الدولة عن طريق الرسوم الجمركية . ولما كانت مصر هى الدولة الوحيدة التى تتمتع بامتياز خاص فى هذا المجال كما سبق أن أوضحنا . حيث كان يفرض ٨٪ على الواردات المصرية حسب القيمة ، فقد رأت الادارة البريطانية فى فلسطين فى عام ١٩٢٣ يساندها هربرت صمويل الغاء هذا الامتياز الذى تتمتع به مصر ، وضرورة مساواة الواردات المصرية مع واردات الدول الأخرى ، أى رفع رسم الواردات على البضائع المصرية من ٨٪ الى ١١٪ مثل غيرها من من الدول الأخرى (٥١) وذلك بحجة أن الظروف التى تمت فيها عقد اتفاقية ١٨٩٠ بين مصر وتركيا لم يعد لها وجود (٥٢) حيث خرجت فلسطين من اطار الامبراطورية العثمانية وأصبحت تحت الانتداب البريطانى منذ عام ١٩٢٠ ، وبالتالى فانه لاينسحب عليها اتفاق ١٨٩٠ الذى كان ينص على فرض رسم قدره ٨٪ حسب القيمة على الواردات بين مصر وجميع أنحاء الامبراطورية العثمانية .

وأرسل هربرت صمويل الى وزارة المستعمرات البريطانية يعرض عليها الأمر (٥٣) ، وأرسلت وزارة المستعمرات بالتالى تستشير المندوب السامى فى مصر (٥٤) ووزارة الخارجية البريطانية ومجلس التجارة البريطانى تطلب منهم رأيهم فى هذا الموضوع (٥٥) .

وقد ردت دار المندوب السامى بالقاهرة على لسان مستر سكوت Scott المستشار القضائى بدار المندوب السامى بالقاهرة ، على وزارة المستعمرات بأنها لا ترى سببا معقولا لعدم اصدار ادارة الجمارك الفلسطينية بيانا تذكر فيه بأن اتفاقية ١٨٩٠ بين مصر والدولة العثمانية غير مناسبة فى ذلك الوقت بين مصر وفلسطين ، وأن من حق ادارة الجمارك الفلسطينية رفع رسم الواردات على البضائع الآتية من مصر من ٨٪ الى ١١٪ وانه ليس هناك ضرورة لمناقشة الحكومة المصرية فى هذا الموضوع (٥٦) .

كذلك وافقت وزارة الخارجية البريطانية ومجلس التجارة البريطانى على اقتراح هربرت صمويل برفع رسم الواردات على السلع الآتيـــة من مصر من ٨٪ الى ١١٪ مثل غيرها من الدول الأخرى . وعنـــدئذ أرسلت وزارة المستعمرات الى هربرت صمويل بموافقتها على اقتراحه الســـابق مع مراعاة أن يتم ذلك عن طريق بيـــان عام يشتمل على تفصيلات الرسوم الجمركية الجديدة (٥٧) .

وبناء على ذلك ألغت حكومة الانتداب فى فلسطين المعاملة الخاصة التى كانت تتمتع بها البضائع المصرية(٥٨) عندما أصدرت فى ١٥ أغسطس ١٩٢٤ قانون الرسوم الجمركية . وقد عادت هذه السياسة الجمركية التى اتبعتها حكومة الانتداب فى فلسطين بنتائج وخيمـــة على السكان العرب بفلسطين لأن فرض ضرائب جمركية عالية على الواردات أدى الى ارتفاع ثمن المواد التى يستهلكها العرب وهم ليسوا من الأغنياء ومصلحتهم تدعو لأن يستفيدوا من رخص الأسعار بكافة الطرق (٥٩) .

كما قد ادت هذه السياسة الجمركية الجـــديدة التى اتبعتها حكومة الانتداب بفلسطين الى ميل الميزان التجارى لصالح فلسطين (٦٠) .

قانون التعريفـــة الجمركية فى مصر ١٩٣٠

وأثره على العـــلاقات الاقتصـــادية بين البـــلدين

ظل الميزان التجارى بين مصر وفلسطين منذ عام ١٩٢٤ لصالح فلسطين حتى عام ١٩٣٠ ، حين أصدرت الحكومة المصرية قانون التعريفة الجمركية فى ١٤ فبراير ١٩٣٠ الذى أصبح سارى المفعول منذ ١٦ فبراير ١٩٣٠ (٦١)

وكانت الحكومة المصرية قـــد أبدت رغبتها فى عام ١٩٢٣ ، بعـــد حصولها على شىء من الـــكيان السياسى كدولة ذات سيادة ، فى زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من ٨٪ الى ١٥٪ فى مقـــابل تعهدها للدول المتعاقدة معها بعدم زيادتها عن ذلك قبل عام ١٩٤٠ . وقد دخلت مصر فى مفاوضات لهذا الغرض مع الممثلين السياسيين لبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا ، وهى الدول التى كانت الاتفاقات المبرمة معها مازالت

سارية . الا أن هؤلاء الممثلين صرحوا بأن حكوماتهم غير مستعدة لقبول أى رسم يزيد عن ١٢٪ (٦٢) وعندما رأت الحكومة المصرية أن هذا الاتفاق سيحد من حريتها عشر سنوات مقابل فائدة ضئيلة ، قررت الانتظار الى أن تنتهى الاتفاقات القائمة التى كان آخرها الاتفاق الايطالى الذى ينتهى فى ١٥ فبراير ١٩٣٠ (٦٣) .

وفى عام ١٩٢٧ استقدمت الحكومة المصرية ثلاثة من الخبراء الجمركيين وكلفتهم بوضع تعريفة جمركية نموذجية على أحدث الأساليب الحديثة . وقد وضع هؤلاء الخبراء الجمركيون مشروع التعريفة الجمركية مسترشدين بالتعريفة الجمركية التى سبق أن وضعتها عصبة الأمم لتكون نموذجا للدول . وفى ١٤ فبراير ١٩٣٠ كانت هذه التعريفة معدة وصدر بها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ ، وأصبحت سارية المفعول فور انتهاء أجل الاتفاق الايطالى فى ١٥ فبراير ١٩٣٠ (٦٤) .

وكان مما جاء فى هذا القانون فرض ضريبة على الواردات من الأرز والفاكهة والزيوت والصابون قدرها ١٥٪ (٦٥) وقد أدى ذلك الى هبوط واردات مصر من هذه السلع فقد نقصت جملة واردات مصر من الفاكهة من جميع أنحاء العالم بما قيمته ٦٤٣٫٨٣٧ جنيها فى عام ١٩٣٠ الى ٣٠٥٫٢٥٢ جنيها فى عام ١٩٣٤ ، أى الى ما يقرب من النصف ، وكان ذلك نتيجة زيادة الانتاج المحلى من الفاكهة ، فقد زادت المساحة المنزرعة فاكهة فى عام ١٩٣٠ من ٣٣٫٠٤٧ فدانا الى ٥١٫٠٥٣ فدانا فى عام ١٩٣٤ ، وكانت الزيادة بصفة خاصة فى الأصناف التى كانت تستوردها مصر من فلسطين وهى البرتقال والبطيخ . فقد زادت المساحة المنزرعة برتقالا من ١٢٨٦ فدانا عام ١٩٣٠ الى ٢٢٠٧١ فدانا عام ١٩٣٤ .. كما زادت المساحة المنزرعة بطيخا من ٣١٢٤٤ فدانا عام ١٩٣٠ الى ٤٥٢٥٦ فدانا عام ١٩٣٤ . كذلك زادت كميات الصابون التى تنتجها المصابن المحلية زيادة كبيرة (٦٦) .

وقد صاحب هبوط واردات مصر من السلع السابقة بصفة عامة الى هبوط واردات مصر من هذه السلع من فلسطين بوجه خاص فقد هبطت

واردات مصر من الصابون الفلسطيني ماقيمته ٢٧٦ ألف جنيه عام ١٩٢٥ (٦٧) الى ماقيمته ٤٤ر٧٠٠ جنيه عام (٦٨) .

أما الفواكه ، فقد بلغت قيمة واردات مصر من البرتقال الفلسطيني ٧٦ ألف جنيه فى عام ١٩٢٤ (٦٩) ثم هبطت فى عام ١٩٢٧ الى ما قيمته ٤٥ الف جنيه عام ١٩٢٧ (٧٠) أما بعد عام ١٩٣٠ فان ما كانت تستورده مصر منه فقد نقص الى كمية لا تذكر (٧١) .

أما وردات مصر من البطيخ الفلسطيني فقد كانت فى عام ١٩٢٥ ماقيمته ٦٨ الف جنيه (٧٢) وفى عام ١٩٢٦ ماقيمته ٩٦ الف جنيه (٧٣) هبطت فى عام ١٩٣٣ الى ماقيمته ٢٠ الف جنيه فقط (٧٤) .

وأدى هبوط واردات مصر من فلسطين الى ميل الميزان التجارى لصالح مصر فقد بلغت جملة صادرات مصر الى فلسطين فى عام ١٩٣٥ ماقيمته نصف مليون ، على حين بلغت جملة صادرات فلسطين الى مصر ماقيمته ٧٥ الف جنيه فقط (٧٥) . وأصبحت مصر فى مقدمة الأقطار الموردة لفلسطين تليها بريطانيا وذلك على الرغم من أن الميزان التجارى بين بريطانيا وفلسطين كان فى ذلك الوقت لصالح فلسطن (٧٦) .

وقد أدى هبوط واردات مصر من فلسطين الى الاضرار بمصالح عرب فلسطين الاقتصادية ذلك أن مصانع الصابون فى فلسطين كانت فى ذلك الوقت فى يد العرب (٧٧) كما كانت ٩٠٪ من تجارة زيت الزيتون بأيديهم أيضا (٧٨) . وأدى هبوط واردات مصر من الصابون الفلسطينى الى انخفاض أسعار زيت الزيتون فى فلسطين بعد عام ١٩٣٠ (٧٩) مما أدى الى الاضرار بمصالح العرب أصحاب هذه المصانع فى فلسطين (٨٠) .

كما ادى هبوط واردات مصر من فلسطين وخاصة من البرتقال والبطيخ بعد عام ١٩٣٠ الى الاضرار بمصالح عرب فلسطين الاقتصادية (٨١) الذى كان يعتمد غالبيتهم على الزراعة (٨٢) وتصدير الحاصلات الزراعية. وعلى سبيل المثال فان ما كان يربحه قضاء طولكرم (٨٣) سنويا من تصدير البطيخ الى مصر كان يقدر بنحو ١٢٠ الف جنيه وقد ذكرت الأهرام ، فى ١١ يونية ١٩٣١ . انه اذا ظلت أبواب مصر مقفلة دونه وبيع محليا

فان أسعاره لاتوازى أجور نقله من الحقول الى المدن والقرى (٨٤) وقد أدى عدم شراء مصر لبطيخ طولكرم الى توقف الأعمال فى هذا القضاءالتى لها صلة بتجارة هذا الصنف وزراعته ، وتأخر تجار البطيخ عن السفر الى مصر وعن أخذ سلفيات لشحن كميات من البطيخ . ولذا فقد سافر بعض زعماء هذا القضاء الىحيفا لحث الهيئات الوطنية علىتقديم التقارير اللازمة من جهتهم (٨٥) لحكومة فلسطين .

كذلك عمد عرب فلسطين لمقابلة قنصل مصر بالقدس وشكوا اليه زيادة الضرائب الجمركية المصرية على انتاجهم من البطيخ وما تسببه لهم هذه الزيادة من خسائر فادحة لأن غالبية عرب فلسطين يعيشون على انتاج محاصيلهم الزراعية ، وان محصول البطيخ الفلسطينى مخالف فى موسمه لمحصول نظيره المصرى (٨٦) .

كما عقد عرب فلسطين فى ٨ أكتوبر ١٩٣١ ، اجتماعا فى دار اللجنة التنفيذية العربية فى القدس شهده موسى كاظم الحسينى رئيس اللجنة وعدد من الأعضاء جاء ضمن قراراته استنكار كل محاولة تقوم بها الحكومة بفلسطين لوضع حواجز جمركية بين فلسطين والأقطار العربية الأخرى (٨٧) اعتقادا منهم بأن المصاعب الاقتصادية التى تواجههم وقتئذ ناتجة عن السياسة الجمركية التعسفية التى جرت عليها الادارة البريطانية فى فلسطين ضد جاراتها وخاصة مصر ، التى قابلت هذ الاجراءات باجراءات أخرى مضادة وكان العرب فى فلسطين هم الخاسرون .

ورفع عرب فلسطين فى قضاء نابلس فى أبريل ١٩٣٥ عريضةلحاكم القضاء لعرضها على المندوب السامى البريطانى أو مدير الزراعة فى فلسطين ، من أجل حل أزمة انخفاض أسعار زيت الزيتون والتى كانت الضرائب الجمركية العالية التى فرضتها الحكومة المصرية على الصابون الفلسطينى من أهم أسبابها (٨٨) .

كما توجه بعض أعيان فلسطين الى مصر لمقابلة اسماعيل صدقى أثناء وزارته لمناقشته فى أمر الرسوم الجمركية المصرية على البطيخ الفلسطينى وغيره ، والتى أدت الى الاضرار بمصالح الفلسطينيين ، وقد

أجابهم صدقى بأن مصر تزرع البطيخ وأن مساحته قد زادت الى نحو عشرين الف فدان بفضل رفع الرسوم الجمركية على استيراده وأنه مع اعترافه بجودة البطيخ الفلسطينى عن مثيله المصرى فان الذى يريد أن يتمتع به فى مصر عليه أن يدفع ثمنه الغالى بعد زيادة الرسوم الجمركية عليه (٨٩) .

كذلك طالبت مجلة الاقتصاديات العربية التى تصدر بالقدس بعودة الحرية الاقتصادية بين مصر وفلسطين والغاء الحواجز الجمركية بينهما ، والقت باللوم بصفة خاصة على قانون التعريفة الجمركية الذى أصدرته مصر فى عام ١٩٣٠ ، ففى مقال لها بعنوان « الروابط الاقتصادية بين مصر وفلسطين » قالت المجلة ان تلك السياسة الجمركية الجائرة — تقصد به قانون التعريفة الجمركية المصرى الصادر فى سنة ١٩٣٠ — لم تكن فى مصلحة احد من الطرفين ، وان المصالح الاقتصادية فى قطرين شقيقين متجاورين تجمعهما روابط متعددة وثيقة من اقدم العصور الخالية لابد لها من أن تعود فتوحد بينهما ولو تعنت المتعنتون » (٩٠) كما طالبت المجلة فى نفس المقال أولى الأمر فى البلدين أن يتداركوا رأب الصدع قبل أن يتسع ويستفحل شره (٩١) .

الاتفاق الجمركى بين مصر وفلسطين عام ١٩٣٦

وعندما شعرت حكومة الانتداب الانجليزى فى فلسطين بمدى الخسارة والأضرار الاقتصادية التى لحقت بفلسطين ، بعد عام ١٩٣٠ وتحول الميزان التجارى بين مصر وفلسطين لصالح مصر بدأت تسعى منذ عام ١٩٣١ لدى الحكومة المصرية لخفض الرسوم الجمركية على الواردات الفلسطينية وخاصة البطيخ (٩٢) .

وفى ٢١ مايو ١٩٣٥ زارت مصر بعثة تجارية فلسطينية برئاسة مستر جونسون مدير المالية فى حكومة فلسطين من أجل « المفاوضة مع السلطات المصرية بقصد الوصول الى تسوية تمهيدية بين الفريقين لتخفيض رسوم الوارد على البضائع فى كل من البلدن » (٩٣) .

وكان معظم أعضاء الوفد الفلسطينى من الانجليز واليهود ، فيماعدا شكرى بك التاجى « عضو لجنة التجارة والصناعة الدائمة بفلسطين » (٩٤) وقد انتقد امين سعيد تشكيل هذا الوفد فكتب فى جريدة المقطم يقول « ومع أننا فى مقدمة من يرحب بهذه الحركة ونرجو أن توفق البعثة الفلسطينية فى المهمة التى جاءت لأجلها الا أن هذا لا يمنعنا من ابداء رأى فى الطريقة التى اتبعت فى تأليفها وارسالها الى قطر عربى لتمثل قطرا عربيا فرئيس البعثة وأعضاؤها وخبراؤها من الانكليز واليهود ولا يستثنى من ذلك سوى شكرى بك التاجى فهو العضو العربى فيها » (٩٥)

أما وفد المفاوضات المصرى فكان برئاسة فؤاد كمال بك وكيل وزارة المالية (٩٦) .

وقد كون الوفدان المصرى والفلسطينى لجنة للوصول الى اتفاق تمهيدى بين البلدين وكانت تعترض هذه اللجنة عدة صعوبات من اجل التوصل الى هذا الاتفاق بسبب عدم وجود مايمكن أن تستورده مصر من فلسطين ، ذلك أن البعثة الفلسطينية كانت تعرض أصنافا من المنتجات الزراعية والصناعية فى فلسطين على حين أن اللجنة المصرية كانت ترى أنه يوجد شبيه لهذه المنتجات فى مصر (٩٧) وانه اذا اضطرت مصر الى استيراد بعض هذه السلع أو زيادة وارداتها منها فان ذلك سيضر بالانتاج المحلى المصرى من هذه المنتجات (٩٨) .

وقد دار البحث فى هذه المفاوضات حول استيراد مصر للبرتقال الفلسطينى فى الأشهر الأخيرة من الموسم حيث يكون موسمه قد انتهى فى مصر ، ذلك بالرغم من أن مساحته قد زادت فى مصر وزاد الصادر منه الى الخارج (٩٩) .

وقد خاضت بعض الصحف المصرية فى موضوع المفاوضات التجارية بين مصر وفلسطين فطالبت المقطم بمراعاة التغيرات الاقتصادية على القطرين عند وضع الاتفاق بينهما ، وأنه يجب دراسة ما يمكن أن يقدمه كل قطر للآخر (١٠٠) كما طالب أمين سعيد فى مقاله الذى أشرنا اليه من قبل فى المقطم بعدم تشدد الحكومة المصرية مع الوفد الفلسطينى حتى

تعود العلاقات التجارية بين البلدين الى ما كانت عليه من قبل ، حيث « أضر عدم تنظيمها بالفلاحين العرب الفلسطينيين اكثر من سواهم ، كما أضر ببعض المنتجين المصريين الذين كانوا يجدون فى فلسطين سوقا واسعة لتصريف منتجاتهم » (١٠١) .

وبعد المباحثات بين الوفدين ، الفلسطينى والمصرى تم الاتفاق بينهما على التوقيع على المشروع التمهيدى للمعاهدة . وقد وقع عليه كل من فؤاد كمال بك رئيس الوفد المصرى بالنيابة عن الحكومة المصرية ، ومستر جونسون رئيس الوفد الفلسطينى بالنيابة عن حكومة الانتداب بفلسطين (١٠٢) .

ويتلخص هذا الاتفاق الجمركى التمهيدى الذى تم بين مصر وفلسطين على تخفيض الرسم الجمركى المفروض على الصابون الفلسطينى فى مصر ، وتسهيل تصدير البرتقال اليافى والبطيخ الفلسطينى الى مصر فى نظير تسهيل تصدير بعض الفاكهة المصرية الى فلسطين (١٠٣) .

وبخصوص تصدير الصابون الفلسطينى الى مصر ، فقد تم الاتفاق على أن يسرى التخفيض على الرسوم الجمركية المفروضة عليه بعد ستة اشهر من تاريخ التوقيع على المعاهدة (١٠٤) على أن يكون هذا التخفيض بنسبة ضئيلة تساعد على ترويجه فى مصر دون الاضرار بصناعة الصابون فى مصر (١٠٥) .

اما بالنسبة للبرتقال الفلسطينى فقد تم الاتفاق على أن تخفض الرسوم الجمركية على الوارد منه الى مصر ابتداء من شهر ابريل حيث يكون موسم البرتقال المصرى فى نهايته (١٠٦) .

وفيما يختص بالبطيخ فقد تم الاتفاق على تبادل هذا الصنف بين القطرين على أساس التعريفة الجمركية الموجودة ، على أن تصدر مصر البطيخ الى فلسطين فى شهرى مايو يونية وتصدره فلسطين الى مصر فى شهرى يولية واغسطس .

كما تم الاتفاق على تصدير المانجو المصرية الى فلسطين بعد ان كانت السلطات الفلسطينية تمنع دخولها اليها من قبل ، كما تم الاتفاق كذلك على تصدير الخضر المصرية الى فلسطين فى الأوقات الملائمة (١٠٧) .

وقد تم توقيع الاتفاقية النهائية بين مصر وفلسطين فى اغسطس ١٩٣٦ ، وهى لا تختلف عن الاتفاق التمهيدى السابق . وقد جعلت هذه الاتفاقية مؤقتة لسنة واحدة ثم جددت لسنة اخرى . وقد ادت هذه الاتفاقية الى تنشيط التجارة بين البلدين (١٠٨) .

الحواشى

(١) لمزيد من التفصيلات عن التقسيم الادارى لسوريا فى العهد العثمانى انظر ، أحمد عزت عبد الكريم ، التقسيم الادارى لسوريا فى العهد العثمانى. حولية كلية الآداب جامعة عين شمس ، مجلد ١ ، سنة ١٩٥٢ ، عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية فى ولاية سوريا ١٨٦٤ ــ ١٩١٤ دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٩ ، فيليب حتى ، تاريخ سوريا ولبنان ، ج ٢ ترجمة كمال اليازجى ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٥٩ ، يوسف الحكيم سوريا والعهد العثمانى، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦ .

(٢) عبد العزيز محمد عوض ، فلسطين فى أواخر العهد العثمانى ملامح اجتماعية واقتصادية ، بحث منشور فى كتاب « تقدير وعرفان للاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم » ص ٢٤١ ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٧ .

(٣) أحمد أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٣١٠ مكتبة النهضة المصرية .

(٤) أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص ٢٨٦ ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٤ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٦) أحمد الحنه ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٣١٤ .

(٨) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٩٩ . القاهرة ١٩٧٠ .

(٩) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ص ٨٥ ، الطبعة الخامسة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ .

(١٠) محمد كرد على ، خطط الشام ، ج ٥ ، ص ٩٥ــ٩٦ ، مطبعة الترقى ، دمشق ١٩٢٧ .

(١١) أمين مصطفى عفيفى ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥ــ٣٠٦ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

(١٣) المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

(١٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل ، ص ٥ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .

(١٥) محمود متولى ، الأصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ص ١٥٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ .

(١٦) أمين مصطفى عفيفى ، المصدر السابق ص ٣٠٩ ؛ على لطفى المصدر السابق ص ٣١٠ .

(١٧) محمد كرد على ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(١٨) المصدر السابق ص ٩٦ ، عبد العزيز عوض ، الادارة العثمانية فى ولاية سوريا ص ١٧٩ ، أمين مصطفى عفيفى ، المصدر السابق ص ٣٠٩ ، أحمد الحنه ، المصدر السابق ، ص ٣١٤ ، على لطفى ، المصدر السابق ص ٣١١ .

(١٩) احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ص ١٧٩ .

(٢٠) المصدر السابق ص ١٨١ .

(٢١) محمود متولى ، المصدر السابق ص ١٥٣ ـ ١٥٤ .

(٢٢) المصدر السابق ص ١٥٤ .

(٢٣) راشد البراوى ، ومحمد حمزة عليش ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٢٤) نجيب يوسف ، علم المالية العامة والتشريع المالى ، ص ١٠٩ ، القاهرة ١٩٤٦ .

(٢٥) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٢٦) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٧) نجيب يوسف ، المصدر السابق ص ١٩٠ .

(٢٨) محمود متولى ، المصدر السابق ص ١٥٤ .

(٢٩) المصدر السابق الصفحة نفسها .

(٣٠) اتفاقية بين أمانة الرسومات الآستانة وبين ادارة عموم الجمارك المصرية الوقائع المصرية ٧ فبراير ١٨٩١ ، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ انظر الملحق رقم ١ .

(٣١) المصدر السابق ، ص ٣١٠ .

(٣٢) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(٣٣) اعلان ملحق الى الاتفاقية المؤرخة فى ١٨ دسمبر ١٨٩٠ المعقودة بين أمانات الرسوم العثمانية وادارة عموم الكمارك المصرية ، الوقائع المصرية ٧ فبراير ١٨٩٠ ص ٣١٠ انظر الملحق رقم ٢ .

(34) F. O, 371/9016, E 7844, Dated, July 30, 1923.

(35) Ibid.

(٣٦) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادى فى فلسطين ، ص ٥٦٣، المطبعة الاميركانية ، بيروت ١٩٣٩ .

(٣٧) الاهرام ، ٢٦ مايو ١٩٣٥ مقال بعنوان المبادلات التجارية بين مصر وفلسطين .

(٣٨) مجلة الاقتصاديات العربية ، آيار « مايو » ١٩٣٥ ص ١ مقال بعنوان الروابط الاقتصادية بين مصر وفلسطين .

(٣٩) محمد كرد على ، المصدر السابق ص ٩٦ .

(٤٠) عبد العزيز عرض ، فلسطين فى أواخر العهد العثمانى ، ملامح اجتماعية واقتصادية ص ٢٣٤ .

(٤١) محمد انيس والسيد رجب حراز ، الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر ص ٥٣٥ دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٤٢) سعيد حماده ، المصدر السابق ص ٥٣٥ .

(٤٤) عادل غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ١٨٩ ، الهيئة العامة للكتاب المصرى القاهرة ١٩٧٤ .

(٤٥) محمد انيس والسيد رجب حراز ، المصدر السابق، ص٥٣٥ .

(٤٦) كامل محمود خله ، فلسطين والانتداب البريطانى ، ١٩٢٢ — ١٩٣٩ ص ٧٧ ، بيروت ١٩٧٤ .

(٤٧) المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٤٨) عادل غنيم ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٤٩) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(٥٠) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(51) F. O, 371/9016, E 7844 From Sir Herbert Samul to Lord Duke, June, 15, 1923.

(52) Ibid.

(53) F. O, 371/9016, E 10443, From Colonial Office to the High Commissioner for Palestine, Oct. 23, 1923.

(54) F. O, 371/9016, E 9934, From M. R. Scott to Curzon, Spt, 27, 1923.

(55) Op. Cit.

(56) Op. Cit.

(57) F. O, 371/9016, E 10443, From Colonial Off ice to the High Commissioner for Palestine, Oct, 23, 1923.

سعيد حمادة ، المصـــدر السابق ص ٥٦٨ .

(٥٩) ابراهيم رضوان الجنـــدى ، ســـياسة الانتـــداب البريطانى الاقتصادية فى فلسطين ص ٢٠٤ ، رسالة لنيل رسالة الماجستير ، كليـــة الآداب ـــ جامعة الاسكندرية ١٩٧٥ غير منشورة .

(٦٠) عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطانى فى اقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ، ص٣١٩ .مركز الدراسات الفلسطينية جامعة بغداد ١٩٧٦ .

(٦١) الاهرام ، ٢٦ مايو ١٩٣٥ ، مقال بعنوان المبـــادلات التجارية بين مصر وفلســـطين مجلة الاقتصـــاديات العربيـــة ٢٨ آذار « مارس » ١٩٣٦ ص ١ .

(٦٢) نجيب يوسف ، المصـــدر السابق ص ١٩٢ .

(٦٣) أمين مصطفى عفيفى ، المصدر السابق ص ٣١٣ .

(٦٤) محمود متولى ، المصـــدر السابق ص ١٥٥ .

(٦٥) على لطفى ، المصـــدر السابق ص ٣٢٣ .

(٦٦) الاهرام ، ٢٦ مايو ١٩٣٥ .

(٦٧) تقرير الجمارك عن تجارة مصر الخارجية ، عام ١٩٢٥ صحيفة الاقتصاد والتجارة ١ مارس ١٩٢٧ ، ص ١٣٢ .

(٦٨) مجلة الاقتصاديات العربية ، آيار « مايو » ١٩٣٥ ، القدس، مقال بعنوان « الروابط الاقتصادية بين مصر وفلسطين » ص ١ .

(٦٩) تقرير الجمـــارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٢٤ ، مجلة صحيفة الاقتصاد والتجارة أغسطس ١٩٢٥ ص ٣٩٤ .

(٧٠) تقرير الجمـــارك عن تجـــارة مصر الخارجيـــة عام ١٩٢٥ ، صحيفة الاقتصاد والتجارة ، مارس ١٩٢٧ ص ١٣٥ .

(٧١) مجلة الاقتصاديات العربية ، « مايو » ١٩٣٥ مقـــال بعنوان الروابط الاقتصادية بين مصر وفلسطين ص ١ .

(٧٢) تقرير الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٢٥ .

(٧٣) تقرير تجارة مصر الخارجيـــة عام ١٩٢٦ من تقرير مصـــلحة الجمارك ، صحيفة الاقتصاد والتجارة سبتمبر ١٩٢٧ ص ٣٩٢ .

(٧٤) مجلة الاقتصاديات العربية ، آيار « مايو » ١٩٣٥ ص ١ .

(٧٥) تصريح رئيس البعثة التجارية الفلسطينية الى مصر فى ٢١ مايو ١٩٣٥ الى الصحفيين بالقاهرة ، المصدر السابق ، ١٥ حزيران « يونيو » ١٩٣٥ ص ٣٠ .

(٧٦) المصدر السابق ، آيار « مايو » ١٩٣٥ ص ٢ .

(٧٧) ابراهيم رضوان الجندى ، المصدر السابق ص ٢٠٧ .

(٧٨) مجلة الاقتصاديات العربية ، ١٥ نيسان « أبريل » ١٩٣٥ ص ٣٣ .

(٧٩) المصدر السابق ص ٣٢ .

(٨٠) ابراهيم رضوان الجندى ، المصدر السابق ص ٢٠٧ .

(٨١) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(٨٢) عبد العزيز عوض ، فلسطين فى أواخر العهد العثمانى ص ٢٣٣ .

(٨٣) طولكرم هى احدى مدن نابلس وتبعد عنها مسافة ٢٩ كيلومتر . مصطفى مراد الدباغ بلادنا فلسطين ، الجزء الأول ، القسم الأول ، يافا ، ١٩٤٧ .

(٨٤) الاهرام ، ١١ يونية ١٩٣١ .

(٨٥) المصدر السابق .

(٨٦) ابراهيم رضوان الجندى ، المصدر السابق ص ٢٠٧ .

(٨٧) المقطم ٩ أكتوبر ١٩٣١ .

(٨٨) مجلة الاقتصاديات العربية ١٥ نيسان «أبريل» ١٩٣٥ ص٣٢ .

(٨٩) المقطم ٢٦ مايو ١٩٣٥ .

(٩٠) مجلة الاقتصاديات العربية آيار « مايو » ١٩٣٥ ص ٣ .

(٩١) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(٩٢) الاهرام ، ١١ يونية ١٩٣١ .

(٩٣) بيـــان البعثة الفلسطينية التجارية ، المقطم ٢٤ مايو ١٩٣٥ كما صرح رئيس البعثة الفلسطينية الى الصحفيين بأن « البعثة تواقة الى تحسين العلاقات التجارية بين مصر وفلسطين لفائدة البلدين وأن التبادل التجارى بين القطرين المتجاورين يجرى الآن بحالة غير مرضية فان فلسطين تستورد من مصر ســـنويا بضـــائع بنصف مليون جنيه ولـــكنها لا تصـــدر الى مصر الا بمبلغ ٧٥ الف جنيـــه والأمل كبير فى الوصول الى تســـوية تساعد على تعادل هذا التبادل التجارى لاسيما أن فى فلسطين مصنوعات لا يوجد مثلها فى مصر فلماذا لا نجد ســـوقا لها فيهـــا » « أنظر مجلة الاقتصاديات العربية » ١٥ حزيران « يونيو » ١٩٣٣ ، ص ٣٠ .

(٩٤) المقطم ٢٤ مايو ١٩٣٥ مجلة الاقتصاديات العربيـــة ١ حزيران « يونيو » ١٩٣٥ ، ص ٣١ .

(٩٥) المقطم ٣٠ مايو ١٩٣٥ ، كلمة فى البعثة الفلسطينية ، بقلم أمين سعيد .

(٩٦) مجلة الاقتصاديات العربيـــة ، ١٥ حزيران « مايو » ١٩٣٥ ص ٣١ .

(٩٧) الاهرام ، ٢٨ مايو ١٩٣٥ .

(٩٨) الاهرام ، ٢٦ مايو ١٩٣٥ .

(٩٩) الاهرام ، ٢٨ مايو ١٩٣٥ .

(١٠٠) المقطم ، ٢٦ مايو ١٩٣٥ .

(١٠١) المقطم ، ٣٠ مايو ١٩٣٥ .

(١٠٢) الاهرام ، ٣٠ مايو ١٩٣٥ .

(١٠٣) مجلة الاقتصاديات العربيـــة ١٥ حزيران « مايو » ١٩٣٥ ، ص ٣١ .

(١٠٤) الاهرام ، ٣٠ مايو ١٩٣٥ .

(١٠٥) مجلة الاقتصاديات العربيـــة ١٥ حزيران « يونيو » ١٩٣٥ ، ص ٣١ .

(١٠٦) الاهرام ، ٣٠ مايو ١٩٣٥ .

(١٠٧) مجلة الاقتصـــاديات العربيـــة ، ١٥ حزيران « يونيو »١٩٣٥ ص ٣١ .

(١٠٨) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادى فى فلسطين ، ص ٥٦٤ .

ملحق رقم (١)

اتفاقية بين امانة الرسومات بالآستانة وبين ادارة عموم الجمارك المصرية

« الوقائع المصرية ٧ فبراير ١٨٩١ »

حيث انه مقتضى حسب الاختلافات المتواترة الحاصلة بين امانة الرسومات وادارة عموم الجمارك المصرية بشأن تحصيل رسوم الكمرك .

وحيث انه من أهم صوالح الادارتين المذكورتين الاعتناء والاهتمام بتأمين ووقاية ايراداتهما على المبدأ المقرر منهما القائم بوجوب تحصيل الرسوم الكمركية فى محل استهلاك البضائع وذلك بدون اخلال بأحكام المعاهدات وبناء على الارادة الشاهانية الصادرة فى ٤ رمضان سنة ١٣٠٧ الموافق ١١ نيسان سنة ١٣٠٦ «١٨٩٠» « بالتصديق على المبدأ المذكور قد تقرر ماهو آت :

بند اول

ان البضائع الأجنبية المصدرة من مصر الى قسم من اقسام المملكة العثمانية او احدى الايالات الشاهانية الى مصر ترفق كالماضى برفتية حسبية مثبتة لدفع الرسوم عنها ، ولدى وصول هذه البضائع الى المحل المقصود المقتضى بيانه . بالرفتية

فالكمرك المحلى يقدر رسم الدخول على تلك البضائع بحسب أصوله المرعية الاجراء فاذا كانت تلك البضائع مما يؤخذ عليه رسوم بحسب القيمة فيقدر الكمرك تلك القيمة عند استلام البضاعة واذا كانت من البضائع التى لها تعريفة فتقدر رسومها بحسب صفتها المبينة بتلك التعريفة وعليه فاذا اتضح للكمرك الوارد اليه البضاعة ان الرسوم

المقتضى تحصيلها على تلك البضاعة هى أكثر من الرسوم المبينة بالرفتية التى أجرى تحصيلها عنها كمرك التصدير فتحصل الفرق لحسابه واذا اتضح له أنها أقل منها فلا يلتزم برد الفرق لصاحبها .

بنـــد ثانى

كل من الادارتين يفتح حسابا جاريا خصوصيا تقيد فيه باعتناء الرفانى التى تعطى حسب ماتوضح بالبند السابق وبهذا الحساب تقيد لتركيا على حساب مصر الرسوم المدفوعة باحدى المين المصرية عن البضائع المتصدرة لاحدى الجهات العثمانية وبعكس ذلك تقيد لحساب مصر على حساب تركيا الرسوم المدفوعة باحدى الاساكل العثمانية عن البضائع المتصدرة لاحدى الجهات المصرية ويكون القيد فى الحساب المذكور بحسب القواعد الآتية :

اذا كانت الرسوم الموضحة بالرفتية هى أقل من الرسوم التى يقدرها كمرك الجهة الواردة اليها البضاعة او معادلة لها تقيد كما هى بالحساب الجارى واذا كانت أزيد منها فيصير قيدها بعد خصم الزيادة التى تظهر أو بهذه الحالة كل من الادارتين يحصل على مايخصه قانونا كما لو كانت البضائع التى استهلكت فى دائرته قد وردت له راسا من بلاد أجنبية وفى كل ثلاثة شهور تعمل كل من الادارتين موازنة الأصول والخصوم من واقع حسابها الجارى فالادارة التى تكون استولت على المبلغ الأكبر تدفع الفرق تماما الى الادارة الأخرى بعمله ذهب « جنيه عثمانى أو جنيه مصرى حسب الحالة » أما الزيادات الناتجة من فرق التثمين أو التعريفة وتكون استولت عليها احدى الادارتين كما توضح بالبند السابق فلا يصير درجها بالحساب الجارى بل تبقى حقا للادارة التى أجرت تحصيلها .

بنـــد ثالث

يقرر من الآن فصاعدا رسم كمركى على محصولات تركيا ومصر الزراعية والصناعية انما يكون ذلك فى الجهة التى تستهلك فيها تلك

المحصولات وبحسب الطريقة الأكثر أرجحية المتبعة بتركيا ومصر فى حق البضائع الأجنبية المماثلة لها أى أن البضائع تثمن اذا كان ما يماثلها من البضائع الأجنبية جاريا أخذ الرسوم عليه بحسب القيمة ويدفع عنها رسوم بحسب التعريفة الأكثر أرجحية اذا كان ما يماثلها من البضائع الأجنبية جاريا أخذ الرسوم عليه بواقع التعاريف .

والرسوم الكمركية المقتضى تحصيلها بحسب القيمة سواء كان فى القطر المصرى أو فى باقى الممالك العثمانية تكون بواقع المائة ٨ وذلك لحين الاجراء بمقتضى الاتفاقيات التجارية الجديدة .

أما الرفاتى التى كان جاريا ارفاقها بالبضائع المحلية فتستبدل باعلام خبر مشتملة على كل الايضاحات الضرورية لاثبات أصل وحقيقة البضائع المتصدرة .

بنـــد رابع

لا يضرب رسم تصدير على محصولات تركيا ومصر الزراعية والصناعية عند ارسالها بين الجهتين .

بنـــد خامس

لا تسرى أحكام هذه الاتفاقية على الدخان والتنباك بكافة اشكالهما ولا على الملح والنطرون والحشيش والبارود والأسلحة القاطعة والحربية ولا على صنف من الموارد الممنوعة أو التى لها أصول خصوصية فى تركيا أو فى مصر .

بنـــد سادس

تعمل لائحة خصوصية بمعرفة امانة الرسومات وادارة عموم الكمارك المصرية تبين فيها كيفية اعطاء الرفاتى عن البضائع الأجنبية والشروط اللازمة لقبول تلك البضائع مع بيان هيئة الدفاتر التى تخصص للحساب الجارى وكيفية اجراء القيد فيها .

بنـــد ســابع

يكون العمل بموجب أحكام هذه الاتفاقية اعتبارا من ١٣ أكتوبر سنة ٩٠ ولا يسرى مفعولها الا على البضائع التى ترد للاسكل العثمانيـــة أو المصرية مرفوقة برفاتى أو اعلام خبر من ابتداء التاريخ المذكور .

بنـــد ثامن

تكون ملغاة كل الأحكام المخالفة لهذه الاتفاقية

عمل بالاستانة على نسختين فى ١٨ جمادى الأولى سنة ٣٠٨ الموافق ١٨ دسمبر سنة ٩٠ (٦ كانون أول سنة ١٣٠٦)

قد تصدق على هذه الاتفاقية بارادة شاهانية تاريخها ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٠٨ ــ الموافق ٢٢ تشرين الثانى سنة ١٣٠٦ .

مدير أمانة الرسومات	عن مدير عموم الكمارك المصرية
(حسن فهمى)	(أورسستين)
(خـــتم)	(خـــتم)

ملحـــق رقـــم (٢)

اعلان ملحق الى الاتفاقية المؤرخة فى ١٨ دسمبر سنة ١٨٩٠ المعقودة بين أمانات الرسوم العثمانية وادارة عموم الـــكمارك المصرية « الوقائع المصرية ٧ فبراير ١٨٩١ »

حيث أن البند السابع من الاتفاقية المذكورة يقضى باتبـــاع الاجراء بموجبها اعتبارا من ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٠ .

وحيث أن التاريخ المذكور قد مضى وأنه من الضرورى تحديد ميعاد لتبليغ التعليمات الناتجة عن الاتفاقية المذكورة لسائر الكمارك العثمانية .

وحيث أنه لا يمكن الاتيان بأى تغيير كان لاتفاقية مصدق عليها بارادة شاهانية فأمانات الرسوم العثمانية وادارة عموم الكمارك المصرية قد اتفقنا على تنفيذ مفعول الاتفاقية المحكى عنها وملحقاتها من ابتداء أول يناير سنة ١٨٩١ .

حرر على نسختين بالاستانة فى ١٨ دسمبر ١٨٩٠ — (كانون اول سنة ١٣٠٦) .

المصـــــادر

اولا : الوثائق :

(أ) وثائق غير منشورة :

Public Recopd Office .

F. O, 371/Vols : 9016, E 7844, 9934, 10443.

(ب) وثائق منشورة :

١ ــ اتفاقية بين أمانة الرســـومات بالاســـتانة وبين ادارة عموم الـــكمارك المصرية (الوقائع المصرية ، ٧ فبراير ١٨٩١) .

٢ ــ اعلان ملحق الى الاتفاقية المؤرخة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٠ ــ المعقودة بين أمانات الرسوم العثمانية وادارة عموم الكمارك المصرية (الوقائع المصرية ٧ فبراير ١٨٩١) .

٣ ــ تقرير الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٢٤ ، صحيفة الاقتصاد والتجارة (أغسطس ١٩٢٥) .

٤ ــ تقرير الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٢٥ (صحيفة الاقتصاد والتجارة مارس ١٩٢٧) .

٥ ــ تجارة مصر الخارجية عام ١٩٢٦ ، من تقرير مصلحة الجمارك المصرية (صحيفة الاقتصاد والتجارة مارس ١٩٢٧) .

ثانيا : المراجع العربيـــة :

١ ــ ابراهيم رضـــوان الجنـــدى ، ســـياسة الانتداب البريطانى الاقتصادية فى فلسطين رسالة لنيل درجة الماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ١٩٧٥ ، غير منشورة .

٢ ــ أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، طبعة ثانية النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٨ .

٣ ــ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل دار المعارف القاهرة ١٩٦٧ .

٤ ــ أحمد عزت عبد الكريم التقسيم الادارى لسورية فى العهد العثمانى ، ــ حولية كلية الآداب ، جامعة عين شمس مجلد « ١ ، مايو ١٩٥١ » .

٥ ــ أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث الطبعة الثالثة ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٥٤ .

٦ ــ راشد البراوى ومحمد حمزه عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، الطبعة الخامسة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ .

٧ ــ سعيد حمادة ، النظام الاقتصادى فى فلسطين ، المطبعة الأميركانية ، بيروت ١٩٣٩ .

٨ ــ عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطانى فى اقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ١٩٧٦ .

٩ ــ عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧ ــ ١٩٣١ ، الهيئة العامة للكتاب المصرى ، القاهرة ١٩٧٤ .

١٠ ــ عبد العزيز عوض ، فلسطين فى أواخر العهد العثمانى ــ ملامح اجتماعية واقتصادية بحث منشور فى كتاب « تقدير وعرفان للاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم » بمناسبة مرور عشرين عاما على سمنار التاريخ الحديث بجامعة عين شمس ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٧ .

١١ــ عبد العزيز عوض ، الادارة العثمانية فى ولاية سوريا ١٨٦٤ ــ ١٩١٤ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٩ .

١٢ ــ على لطفى ، التطور الاقتصادى ، القاهرة ١٩٧٠ .

١٣ــ فيليب حتى ، تاريخ سوريا ولبنان ، الجزء الثانى ، ترجمة كمال اليازجى ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٥٩ .

١٤ــ كامل محمود خله ، فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٢٢ ــ ١٩٣٩ ، بيروت ١٩٧٤ .

١٥ــ محمد انيس والسيد رجب حراز ، الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٧ .

١٦ــ محمد كرد على ، خطط الشام ، جـ ٥ ، مطبعة الترقى ، دمشق ١٩٢٧ .

١٧ــ محمود متولى ، الأصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ .

١٨ــ مصطفى مراد الدباغ ، بلادنا فلسطين الجزء الأول القسم الأول ، يافا ١٩٤٧ .

١٩ــ نجيب يوسف ، علم المالية العامة والتشريع المالى ، القاهرة ١٩٤٦ .

٢٠ــ يوسف الحكيم ، سوريا والعهد العثمانى ، المطبعة القانونية، بيروت ١٩٦٦ .

الـــدوريات :

١ ــ الأهرام ، أعوام ١٩٣١ ، ١٩٣٥ .

٢ ــ صحيفة الاقتصاد والتجارة أعوام ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ .

٣ ــ مجلة الاقتصاديات العربية أعوام ١٩٣٥ ــ ١٩٣٦ .

٤ ــ المقطم ، أعوام ١٩٣١ ، ١٩٣٥ .

٥ ــ الوقائع المصرية ، فبراير ١٨٩١ .